

خلال احتفال منظمة العمل الدولية بمرور 90 عاماً على تأسيسها

الدويلة: لدينا تقارير تؤكد وجود ضغوط على العمالة الكويتية في «الخاص» لتخفيض رواتبهم وتغيير مسمياتهم الوظيفية وهذا ما نقوم بالتحقيق فيه

الشراكة تجسدت باقامة ندوة ثلاثية بغرفة التجارة حول علاقة منظمة العمل الدولية باطراف الإنتاج الثلاثة وورشة عمل في الاتحاد العام لعمال الكويت حول مشروع العدالة الاجتماعية. ونقل الهارون بيان مدير عام المنظمة الخاص بالمناسبة، حيث تحدث عن التدهور الناتج عن زيادة البطالة والبطالة الجزئية واغلاق الاعمال وتدهور ظروف العمل والاستخفاف باحترام الحقوق في العمل اضافة الى مزيد من عدم المساواة والفقر وانعدام الامن.

وقال انه طالما ادت الازمات الى التغيير في منظمة العمل الدولية فقد اسست المنظمة ما بعد الحرب العالمية الاولى على مبدأ «لا يمكن ترسيخ السلام العالمي والطويل الامد الا من خلال العدالة الاجتماعية». واذاف ان ادوات منظمة العمل ركزت ايضا على مجموعات معينة ومنها السكان الاصليون والعمال المهاجرون وذوو الاعاقة. و اشار الى ان المنظمة تعمل مع شركائها بـ 182 دولة عضوة وتغطي النشاطات المعيارية والابحاث والخدمات والاستشارات في مجال السياسات وتبادل المعلومات والتعاون التقني.



(محمد ماهر)

وغرفة التجارة والاتحاد العام لعمال الكويت. وقال الهارون ان العلاقة تميزت من اجل تطوير وتشجيع التشريعات الرامية الى تحقيق اكبر قدر ممكن من تطبيق معايير العمل والاتفاقيات وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية. واذاف ان المنظمة ستستمر في تعزيز اطر التعاون القائم وانها على استعداد لتقديم خبراتها الفنية والتقنية وما تحتاجه الكويت لمواجهة التحديات المحلية والإقليمية. و اشار الى انه بمناسبة مرور 90 عاماً على انشاء المنظمة، فإن

الصادرة عن منظمة العمل الدولية في عام 1998 كل ذلك دعانا الى الاستعانة بخبرة ومشورة منظمة العمل الدولية وصياغة قانون عمل جديد نأمل ان يرى النور قريباً ويحقق كل الغايات التي نسعى اليها جميعاً. من جانبه، نقل ممثل المنظمة ثابت الهارون تحيات مدير عام المنظمة خوان سومافيا والمدير العام المساعد لشؤون الشرق الاوسط وآسيا ندا الناشف للحضور مؤكداً عمق العلاقة التي تربط الشركاء الاجتماعيين المتمثلين في وزارة الشؤون

عشرة اتفاقية ايماننا منها بالتعاون الدولي على المستويات المختلفة واعترافاً منها بالدور الفعال الذي تقوم به منظمة العمل الدولية ورغبة منها في تحقيق الاهداف السامية التي قامت من اجلها المنظمة، معتبراً ان صدور قانون العمل الحالي رقم 38 لعام 1964 كان نقلة نوعية في التشريع العمالي بالمنطقة، لكن سنة الحياة في التغيير تماشياً مع المستجدات التي طرأت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تربط الشركاء الاجتماعيين المبادئ الأساسية في العمل

انضمام الكويت لعضوية منظمة العمل الدولية عام 1961 كان له الاثر الكبير في الانجاز الذي تحقق لاثراء التشريعات العمالية ورفع مستوى وظروف وشروط العمل بفضل الرغبة الصادقة والارادة الواثقة لبلوغ اهداف منظمة العمل الدولية الواردة في دستورها وميثاق فيلادلفيا لتحقيق عالم تطلسه العدالة الاجتماعية وترفر فر عليه رايات العمل.

واوضح الدويلة ان الكويت صادقت فور انضمامها لعضوية المنظمة في عام 1961 على تسع لدراسة هذه القضية وبعد الانتهاء سترفع التوصيات بشأنها لاتخاذ الاجراءات اللازمة. وحول انشاء ادارة مستقلة ضمن قطاع العمل لتقدير احتياجات الشركات من العمالة، اوضح ان هناك مقترحا في هذا الشأن ان تكون الادارة مستقلة ومركزية لتقدير الاحتياجات، لكن لم يتم تطبيقها. وعن العمالة غير المسجلة في ملفات العمل، قال الدويلة: اننا نتعامل مع قضية العمالة الساقط قيدها في الملفات بحذر، لأنه قد يكون سقوط القيد متعمدا لعدم الوقوع في المخالفات، وهناك ورشة عمل قائمة في الوزارة



الوزير بدر الدويلة يلقي كلمته

بشري شعبان أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المستشار بدر الدويلة ان مسألة تسريح العمالة لا تقلق انما الامر المقلق هو وضع العمال وليس التسريح من العمل، وقال ان هناك معلومات وصلت الى الوزارة تشير الى ان بعض المؤسسات والشركات قامت بتغيير المسمى الوظيفي للموظفين وخفضت الرواتب وجار التحقيق من هذا الامر لمعالجته.

وقال، في تصريح صحافي عقب مشاركته في الحفل الذي اقامته منظمة العمل الدولية مساء امس بمناسبة مرور 90 عاماً على تأسيسها: ندعو اصحاب الاعمال الى ان يتعاونوا مع الحكومة ويقوموا بواجباتهم لتجاوز الازمة الحالية، خاصة ان الحكومة ساندتهم وتساندهم لكن عليهم مسؤولية يجب تحملها بالاحص تجاه العمالة الوطنية، مشيراً الى ان مجلس الوزراء شكل لجنة خاصة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة التسريح من العمل ووضع الحلول المناسبة لها. و اوضح الدويلة ان اجراءات تم اتخاذها بشأن الموظفين الكويتيين الذين تم تسريحهم او استقالوا من وظائفهم منذ بدء الازمة